أبرز النتائج المالية

الربع الثاني
2022

مجموعة موانئ أبوظبي
AD PORTS GROUP

نظرة عامة على الأداء المالي

نتائج قوية مدفوعة بالاستثمارات الرأسمالية المستمرة، ونمو العمليات في جميع القطاعات، وانحسار آثار جائحة (كوفيد-19)

النصف الأول لعام 2022

الإيرادات (درهم)
2,289 مليون
25% النمو على أساس سنوي

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (درهم)
1,056 مليون
37% النمو على أساس سنوي

صافي الأرباح (درهم)
606 مليون
49% النمو على أساس سنوي

العائد على رأس المال الموظف
4.9%
3% على أساس سنوي

الربع الثاني لعام 2022

الإيرادات (درهم)
1,242 مليون
35% النمو على أساس سنوي

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (درهم)
532 مليون
41% النمو على أساس سنوي

صافي الأرباح (درهم)
300 مليون
59% النمو على أساس سنوي

العائد على رأس المال الموظف
5.1%
0% على أساس

أداء تشغيلي قوي

تأجير الأراضي (مليون متر مربع)
حجم عقود تأجير الأراضي الموقعة في النصف الأول لعام 2022 أعلى من العقود الموقعة في السنتين الماليتين 2020 و2021

الشحن العام (مليون طن)
سجل حجم الشحن العام في النصف الأول لعام 2022 انخفاضاً طفيفاً على أساس سنوي نتيجة تغير مواعيد الإنجاز المقررة للمشاريع الخارجية

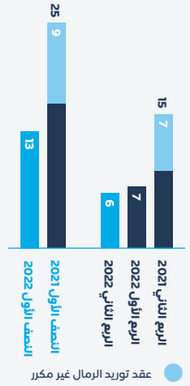

الحاويات (ألف حاوية نمطية)
استمرار التعافي التدريجي من تبعات جائحة (كوفيد-19)

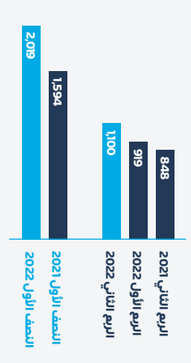

البضائع المدحرجة (المركبات) (ألف وحدة)
عودة المتعاملين الاستراتيجيين في النصف الأول لعام 2022، إلا أن السوق لم يتعافى كلياً من تبعات جائحة (كوفيد-19)

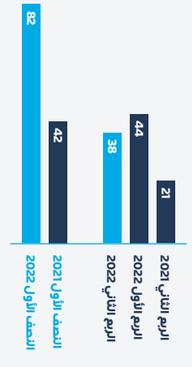

المسافرين على متن السفن السياحية (ألف مسافر)
تعافٍ تدريجي من تبعات جائحة (كوفيد-19)، متبوعاً بتأثير سلبي نتيجةً لتوقف موسم الرحلات السياحية في الربع الثاني من العام

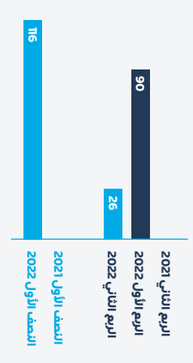

عقد توريد الرمال غير مكرر

أداء مالي قوي وقاعدة مالية راسخة

الإيرادات (مليون درهم)
نمو إيرادات الربع الثاني لعام 2022 بنسبة 35% على أساس سنوي (25% على أساس سنوي في النصف الأول لعام 2022) مدعومة بالاستثمار في رأس المال، والشراكات وعمليات الاستحواذ الجديدة، ومحفظة الخدمات المحسنة

توزيع الإيرادات (مليون درهم)
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والقطاع البحري يقودان حركة النمو في إيرادات الربع الثاني والنصف الأول لعام 2022

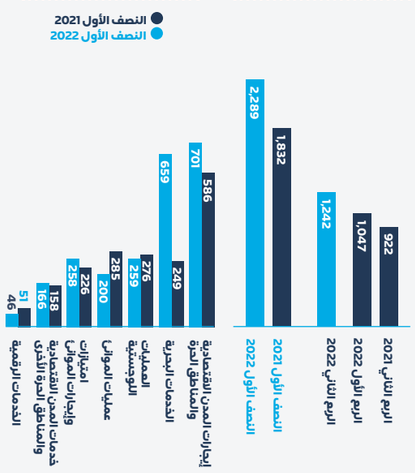

توزيع الإيرادات بحسب القطاع (%)*
ارتفاع مساهمة الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك مدفوعة بأداء قوي للقطاع البحري وبمساهمة أقل للقطاع الرقمي.

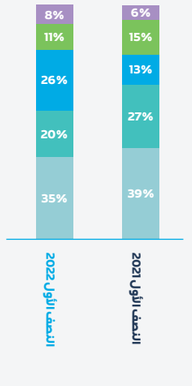

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليون درهم)
41٪ نمو سنوي في الربع الثاني(37٪ نمو سنوي في النصف الأول 2022) مدعومة بنمو العمليات عبر جميع القطاعات و الأرباح من المشاريع المشتركة

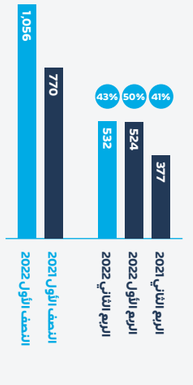

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بحسب القطاع (%)*
مساهمة أعلى من القطاع البحري

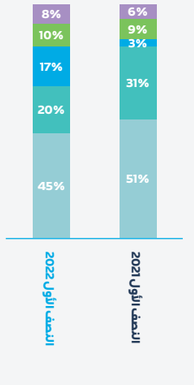

المصدر: افصاحات الشركة
* باستثناء رسوم الشركات / الإلغاءات

ملاحظة: يتم احتساب الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بإضافة الإهلاك والاستهلاك، وتكاليف التمويل، وتدني قيمة الاستثمارات العقارية مطروحاً منها المنح الحكومية، وأرباح القيمة العادلة من فوائد سابقة في مشاريع مشتركة وإيرادات مالية إلى صافي الأرباح.
سعر الصرف (الدولار الأمريكي/ الدرهم) 3.67

الدين (مليون درهم)
انخفاض الدين في النصف الأول لعام 2022 نتيجة سداد تسهيل ائتماني مسبق في 2021 مع بقاء مستويات المديونية منخفضة

استحقاق الديون (مليون درهم)
إدارة جيدة للديون

رأس المال المستثمر [2] (مليار درهم)
استقرار العائد على رأس المال الموظف على الرغم من الزيادة الكبيرة في رأس المال المستثمر

النفقات الرأسمالية (مليون درهم)
مواصلة ضخ النفقات الرأسمالية لا سيما في القطاع البحري وقطاع الموانئ وقطاع المدن الاقتصادية و المناطق الحرة في النصف الأول لعام 2022

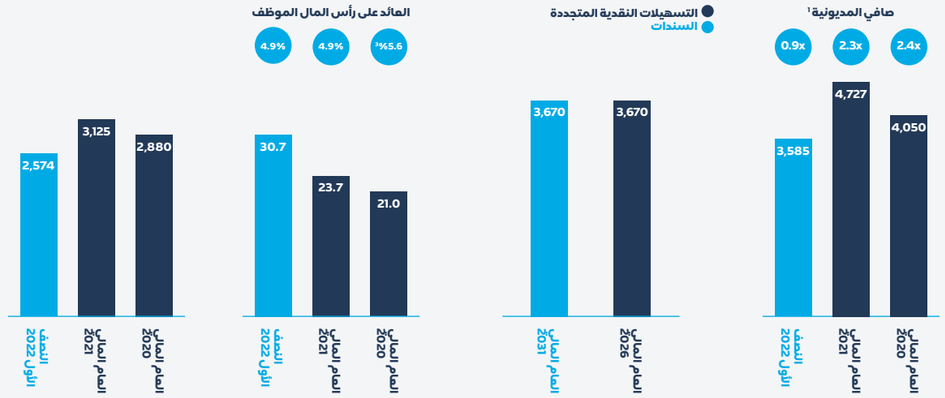

المصدر: إفصاحات الشركة

ملاحظة:
1 يتم احتساب صافي المديونية على أساس القروض (بما في ذلك تسهيلات السحب بدون رصيد) باستثناء المبالغ مستحقة الدفع للشركات القائمة على المشاريع، مطروحاً منه الأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك وكذلك القرض قصير الأجل الممنوح إلى القابضة ADQ (العام المالي 2020) مقسوماً على الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والإستهلاك
2 رأس المال المستثمر هو مجموع الأسهم، والاقتراضات، والمنح الحكومية المؤجلة، ومستحقات الإيجار، والمبالغ مستحقة الدفع للشركات القائمة على المشاريع باستثناء النقد
3 الأرقام قبل خصم الخسائر من تدني القيمة في عام 2020
سعر الصرف (الدولار الأمريكي/ الدرهم) 3.67

استمرار النموٍ القياسي في الربع الثاني 2022 مدفوعاً بالنتائج القوية للقطاع البحري وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

تعود النتائج القوية التي حققتها المجموعة إلى برنامجها الاستثماري الغني، واستراتيجيتها المتميزة للتنويع، والانتعاش التدريجي المستمر لأعمالها الحالية بعد الاضطرابات التي سببتها جائحة كوفيد-19

لا يزال مسار نمو المجموعة مرتبطاً بنموذج أعمالها المتكامل المبني على قاعدة من عقود المتعاملين وعقود الامتياز طويلة الأجل، وعروض الخدمات المحسّنة، بالإضافة إلى التنويع في الأعمال الجديدة.

سجلت المجموعة نتائج قياسية في تأجير الأراضي الجديدة، حيث بلغت المساحات المؤجرة 3.9 كيلومتر مربع في النصف الأول لعام 2022، وهي أكبر من المساحات التي تم تأجيرها سنوياً في عامي 2021 و2020. وتضمنت الاتفاقيات الرئيسية الجديدة توقيع عقد مع شركة الروابي لتأسيس منشأة لمنتجات الألبان على مساحة كيلومترين مربعين (مع التخطيط لإضافة 3 كيلومتر مربع مستقبلاً) وعقد آخر مع شركة "ميتال بارك للاستثمار الشرق الأوسط" على مساحة 0.5 كيلومتر مربع. علاوةً على ذلك، تعاونت المجموعة مع مجموعة غسان عبود لتطوير مركز إقليمي للسيارات وكذلك مركز إقليمي للأغذية في كيزاد بالتعاون مع سوق رونجيس الدولي الفرنسي.

وخلال الربع الثاني لعام 2022، شهدت مبادرات الأعمال البحرية الجديدة التي تتماشى مع استراتيجية المجموعة - وخاصة خدمات الشحن للمسافات القصيرة والمتوسطة، وإعادة الشحن، والخدمات البحرية والإمداد، وخدمات تأجير السفن - نمواً ملحوظاً بنسبة 212% على أساس سنوي. وساهمت هذه المبادرات بما مقداره 227 مليون درهم في إيرادات المجموعة مدفوعةً بظروف السوق المواتية والتحسن السريع والتوسع في نطاق هذه الأعمال.

وفي يونيو 2022، أبرمت مجموعة موانئ أبوظبي اتفاقية مع شركة الجرافات البحرية الوطنية لتأسيس شركة "سفين لخدمات المسح والعمليات البحرية". وتوفر الشركة الجديدة خدمات المساحة البحرية ودعم الإنشاءات البحرية، فضلاً عن توفير خدمات عمليات بحرية متكاملة مثل خدمات الغوص التجارية، وتوفير مركبات غير مأهولة لفحص المنشآت البحرية في دولة الإمارات ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الأسواق الدولية. علاوةً على ذلك، ستوفر الشركة الجديدة أيضاً حلولاً مبتكرة لمواكبة احتياجات العمليات البحرية في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة.

وفي الشهر نفسه، أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي عن أول استحواذ دولي لها في مصر مع شرائها 70% من حصص "الشركة التابعة الدولية لنقل البضائع" المالكة بالكامل لشركتي ترانسمار الدولية للنقل البحري "ترانسمار" و"ترانسكارجو الدولية" "تي سي آي". وتعتبر "ترانسمار" خط حاويات يعمل في مناطق الشرق الأوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والساحل الشرقي للقارة الأفريقية. أما "تي سي آي" فهي شركة شحن وتفريغ تعمل في ميناء الأدبية، حيث تعد مشغل الحاويات الحصري فيه.

كما تم إدراج مجموعة موانئ أبوظبي في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في يونيو 2022، ويأتي ذلك بعد إدراجها في مارس 2022 ضمن مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام ومؤشر فوتسي سوق أبوظبي للصناعات.

الأداء الموحّد

ارتفعت إيرادات المجموعة بنسبة 35% على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022 لتصل إلى 1,242 مليون درهم (بمعدل نمو 25% على أساس سنوي في النصف الأول لعام 2022)، مدفوعةً بالأداء القوي للقطاع البحري وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وبمساهمة أقل من القطاع الرقمي.

وارتفعت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لهذه الفترة بنسبة 41٪ على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022 لتصل إلى 532 مليون درهم (بمعدل نمو 37٪ على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022) مع تحسن هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بمقدار 196 نقطة أساس إلى 42.8٪. ومع استمرار تنامي العمليات عبر جميع قطاعات الأعمال واستبعاد التأثيرات السلبية غير المتكررة، من المتوقع أن يتواصل تحسن الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك مدعومةً برافعة تشغيلية أعلى في المرحلة المقبلة.

تسارع نمو صافي أرباح المجموعة إلى 59٪ على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022 ليصل إلى 300 مليون درهم (بمعدل نمو 49٪ على أساس سنوي في النصف الأول 2022)، وذلك على الرغم من ارتفاع مصاريف الإهلاك (199 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 مقابل 125 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2021) وارتفاع تكاليف التمويل (102 ملايين درهم إماراتي في الربع الثاني لعام 2022 مقابل 83 مليون درهم إماراتي في الربع الثاني لعام 2021) من البرنامج الاستثماري المستمر، بالإضافة إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة (67 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 مقابل 9 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2021).

وساهمت حصة 22.32٪ في أرامكس، والتي تم نقلها إلى مجموعة موانئ أبوظبي في يناير 2022، بمبلغ 12 مليون درهم في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وصافي الأرباح للربع الثاني لعام 2022 (23 مليون درهم إماراتي للنصف الأول لعام 2022).

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

حقق قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ارتفاعاً في الإيرادات بنسبة 32% على أساس سنوي لتصل إلى 491 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 (بمعدل نمو 16% على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022). واستفاد القطاع من عقود التأجير التي وقعها سابقاً، وارتفاع إيرادات المرافق، وكذلك من استمرار عقد تأجير مدن رزين السكنية للعمال لأغراض العزل والحجر الصحي لمرضى كوفيد – 19.

وصلت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للقطاع إلى 337 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022، بمعدل نمو 34% على أساس سنوي (17% على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022). وقابل هذا النمو في الإيرادات زيادة في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

على الصعيد التشغيلي، حافظ قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة على زخم اتفاقيات التعاون الجديدة في الربع الثاني لعام 2022 مكمّلاً بذلك الاتفاقيات المهمة التي تم إبرامها في الربع الأول لعام 2022. ومن المتوقع أن تساهم هذه الشراكات البارزة بصورة إيجابية في الأرباح خلال الفترة المقبلة، ما يسهم بدوره في تعزيز مكانة المناطق الصناعية المتكاملة مع الميناء على مستوى العالم.

قطاع الموانئ

على أساس المقارنة بالمثل، ارتفعت إيرادات قطاع الموانئ بنسبة 20٪ على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022. وعند الأخذ في الاعتبار تعديل عقد توريد الرمال غير المكرر، للفترة الممتدة من مارس حتى أكتوبر 2021، تكون إيرادات القطاع قد انخفضت بنسبة 9٪ على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022 لتصل إلى 251 مليون درهم (بمعدل انخفاض 4٪ على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022).

وجاءت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للربع الثاني لعام 2022 متوافقةً مع الربع الثاني لعام 2021 على أساس المقارنة بالمثل، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف عمليات الرقمنة الهادفة إلى تعزيز الإنتاجية؛ وإن كانت هذه الأرباح قد انخفضت بواقع 19 مليون درهم على أساس سنوي للربع الثاني عند تضمين عقد توريد الرمال غير المكرر في عام 2021.

من الناحية التشغيلية، شهدت مصادر الدخل الرئيسية لقطاع الموانئ – مثل أعمال الحاويات، والسفن السياحية، ومناولة البضائع المدحرجة - نمواً كبيراً في أحجامها على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022؛ حيث نمت أحجام مناولة الحاويات بنسبة 30٪ في الربع الثاني لعام 2022 (27٪ على أساس سنوي في النصف الأول لعام 2022). وشهدت أعمال مناولة البضائع المدحرجة والسفن السياحية كذلك انتعاشاً ملحوظاً مع انحسار تداعيات كوفيد - 19. وقد تأثرت أعمال السفن السياحية سلباً خلال الربع الثاني لعام 2022 نتيجة لتوقف موسم الرحلات البحرية خلال فترة الصيف. من ناحية أخرى، تراجعت أعمال مناولة البضائع العامة بنسبة 26% على أساس سنوي خلال الربع الثاني لعام 2022 (انخفاض بنسبة 19% على أساس سنوي في النصف الأول لعام 2022) بعد أن تم تعديل عقد توريد الرمال غير المكرر، والمُنجز في عام 2021، ويعود السبب في ذلك إلى التغييرات في خطط إنجاز بعض المشاريع الخارجية، مما أثر سلباً على أحجام المناولة في عام 2022.

القطاع البحري

ارتفعت مساهمة القطاع البحري بشكل كبير في إجمالي الإيرادات الموحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، مدفوعةً بعمليات التوسع الاستراتيجي والمشاريع المتنوعة التي حققها القطاع.

كما ارتفعت إيرادات القطاع بحوالي ثلاثة أضعاف على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022 مدعومةً بزيادة الإيرادات من أعمال جديدة، بما في ذلك خدمات الشحن للمسافات القصيرة والمتوسطة، وتأجير السفن، وإعادة الشحن، والخدمات البحرية. علاوة على ذلك، ساهم استكمال عمليات الاستحواذ على شركتي "دايف تيك لخدمات الهندسة البحرية" و"أليفيتور شيبينغ كونتينر لاين" في وقت سابق من هذا العام في ارتفاع الإيرادات والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك في الربع الثاني لعام 2022 إلى 69 مليون درهم و6 ملايين درهم الأمر الذي من المتوقع أن يدعم نمو القطاع مستقبلاً.

وشهد القطاع نمواً في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بمقدار 123 مليون درهم على أساس سنوي لتصل إلى 133 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 (نمو بمقدار 206 مليون درهم على أساس سنوي في النصف الأول لعام 2022)، وذلك في ضوء نمو الإيرادات واستكمال العديد من الشركات الجديدة فترة التنشيط الأولية.

القطاع اللوجستي

انخفضت إيرادات القطاع اللوجستي بنسبة 12% على أساس سنوي لتصل إلى 122 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 (انخفاض بنسبة 6٪ على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022)، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب على الخدمات اللوجستية المخصصة لنقل اللقاحات مع انحسار جائحة "كوفيد-19"، وتعديل العقد الموقع مع أحد المتعاملين الرئيسيين من نموذج ثقيل الأصول قصير الأجل إلى عقد خفيف الأصول طويل الأجل، علاوة على الانخفاض المؤقت في حجم أعمال القطاع نتيجة عدم توفر الحاويات الفارغة لعمليات التصدير.

وانخفضت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للربع الثاني لعام 2022 بنسبة 42٪ على أساس سنوي لتصل إلى 30 مليون درهم (نمو بنسبة 42٪ على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022، بما في ذلك المكاسب المحققة لمرة واحدة والبالغة 73 مليون درهم خلال الربع الأول لعام 2022 والناتجة عن بيع مستودع مخصص إلى طرف استراتيجي ذي صلة وحصة المجموعة من صافي ربح أسهم "أرامكس"). وجاء ذلك مدفوعاً بانخفاض إيرادات العقود نتيجة تراجع حجم الأعمال من جهة وتعديل شروط العقد الموقع مع المتعامل الرئيسي آنف الذكر من جهة ثانية.

القطاع الرقمي

ارتفعت إيرادات القطاع الرقمي بنسبة 16% على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2022 لتصل إلى 92 مليون درهم (نمو بنسبة 58٪ على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022) مدفوعةً بنمو الإيرادات من تطور الحلول المتنوعة القائمة على التكنولوجيا.

كما ارتفعت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لتبلغ 50 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 مقارنة بـ 45 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2021 (نمو بنسبة 94٪ على أساس سنوي للنصف الأول لعام 2022)، وذلك بالاستناد إلى نمو الإيرادات بشكل رئيسي.

التكاليف المؤسسية

بلغت التكاليف المؤسسية في المجموعة 164 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022، ما يمثل زيادة بنسبة 37% مقارنةً بالربع الثاني لعام 2021، حيث تعمل الشركة على تعزيز قدرات مواردها البشرية بما يتماشى مع المبادرات الاستراتيجية وتسريع وتيرة النمو العالمي.

السيولة من الأنشطة التشغيلية

تحسنت السيولة النقدية من الأنشطة التشغيلية لتصل إلى 473 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2022 مقابل 54 مليون درهم في الربع الثاني لعام 2021 (523 مليون درهم في النصف الأول لعام 2022 مقابل 338 مليون درهم في النصف الأول لعام 2021)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن عمليات التحصيل والسداد المبكر والسُلف المستحقة وواجبة الدفع.

ولاحقاً بعد الربع الثاني لعام 2022، تم تحصيل 482 مليون درهم إضافية من المستحقات المتأخرة من بعض الجهات الحكومية.

النفقات الرأسمالية

وصلت النفقات الرأسمالية الموحدة للمجموعة في الربع الثاني لعام 2022 إلى 1.6 مليار درهم (2.6 مليار درهم في النصف الأول لعام 2022 مقابل 1.1 مليار درهم في النصف الأول لعام 2021).

توزعت هذه النفقات الرأسمالية بشكل رئيسي، وحسب ترتيب الأهمية، على القطاع البحري (توسيع أسطول السفن)، وقطاع الموانئ (توسيع ميناء خليفة والربط بشبكة الاتحاد للقطارات)، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (إنشاء مستودعات جديدة، وتوسيع شبكة الغاز، واستثمار أراضٍ إضافية في مشروعات البنية التحتية).

هيكل رأس المال

تحافظ مجموعة موانئ أبوظبي على هيكل قوي لرأس المال بالإضافة إلى تصنيف جيد على صعيد السيولة والاستثمار، وذلك لمواكبة نموها المستقبلي.

وارتفع إجمالي أسهم رأس المال للمجموعة من 10.7 مليار درهم في نهاية عام 2021 إلى 18.9 مليار درهم نهاية الربع الثاني لعام 2022، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى صافي الأرباح المسجل خلال هذه الفترة؛ والوقت السابق لإدراج أسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية؛ وكذلك قيام "القابضة" (ADQ) بنقل حصة قدرها 22.32% في شركة الخدمات اللوجستية أرامكس وحصة قدرها 10٪ في شركة "الجرافات البحرية الوطنية" إلى مجموعة موانئ أبوظبي.
وتضمن هيكل رأس مال المجموعة ديوناً بنسبة 22٪ حتى نهاية الربع الثاني لعام 2022، ويُستثنى من ذلك المبالغ مستحقة الدفع للشركات القائمة على مشاريع صندوق البنية التحتية "زونزكورب" والتي تشمل سندات غير مضمونة لأجل 10 سنوات بقيمة 1 مليار دولار أمريكي تم إصدارها في عام 2021 ضمن إطار برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل.

كما تمتلك المجموعة 1 مليار دولار أمريكي من التسهيلات الائتمانية المتجددة غير المضمونة المقدمة من مجموعة من البنوك المحلية والدولية لأجل 3 سنوات مع إمكانية تمديدها سنوياً لعامين إضافيين.

وتواصل المجموعة استراتيجيتها في استخدام السندات كآلية تمويل طويلة الأمد مع الاعتماد على التسهيلات الائتمانية المتجددة لدعم السيولة. وتتمتع المجموعة بإدارة جيدة لملف استحقاق الديون مع خطوط سيولة مقبولة.

ولا يزال التصنيف الائتماني للمجموعة عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة وفقاً لوكالتي "فيتش" و"إس آند بي جلوبال".

التوجهات المستقبلية

تشهد الأسواق في مختلف أنحاء العالم حالياً فترة اضطرابات فيما يتعلق با لوضع الجيوسياسي، وتفاقم التضخم الاقتصادي وأسعار الفائدة، فضلاً عن التداعيات المستمرة لجائحة "كوفيد - 19" بما في ذلك اضطراب سلاسل التوريد ونقص الإمدادات.

ويتزايد الضغط على نمو تجارة الحاويات عالمياً في ظل الرياح المعاكسة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتجدد عمليات الإغلاق في الصين، و"أزمة تكلفة المعيشة" التي تؤثر على نشاطات المستهلكين في مناطق التجارة الرئيسية. وفي المقابل، نشهد عودة توجهات الطلب إلى طبيعتها نوعاً ما بعد جائحة "كوفيد - 19"، حيث يتجه الإنفاق الاستهلاكي مجدداً نحو الخدمات مع استمرار نمو الطلب على السلع.

ونتيجة لذلك، انخفض حجم التجارة العالمية للحاويات البحرية بنسبة 2.5% في النصف الأول لعام 2022، ومن المتوقع أن ترتفع تقديرات العام بكامله بنسبة 1% تقريباً على أساس سنوي.

ولا تزال أسعار شحن الحاويات البحرية مستقرةً عند مستويات استثنائية. وبالرغم من الانخفاض الطفيف في أسعار تأجير السفن خلال

مليون درهم	الربع الثاني 2021	الربع الثاني 2022	الربع الثاني 2022 مقابل الربع الثاني 2021	النصف الأول 2021	النصف الأول 2022	النصف الأول 2022 مقابل النصف الأول 2021	العام المالي 2021
الإيرادات	922	1,242	35%	1,832	2,289	25%	3,910
الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك [1]	377	532	41%	770	1,056	37%	1,601
صافي الأرباح	189	300	59%	407	606	49%	853
نسبة الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك	41%	43%	5%	42%	46%	9%	41%
ربحية السهم الواحد	0.05	0.06	23%	0.11	0.13	19%	0.22
مجموع الموجودات	25,704	35,684	9,980	25,704	35,684	9,980	28,149
مجموع الالتزامات	16,866	16,786	(80)	16,866	16,786	(80)	17,458
مجموع حقوق الملكية	8,838	18,898	10,060	8,838	18,898	10,060	10,691
السيولة النقدية من العمليات	54	473	419	338	523	185	787
السيولة النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(614)	(806)	(192)	(1,075)	(3,672)	(2,596)	(2,390)
التدفق النقدي الحر	(560)	(333)	228	(738)	(3,148)	(2,411)	(1,603)
النفقات الرأسمالية	635	1,606	971	1,095	2,574	1,479	3,125
صافي الدين [2]	4,017	1,828	(2,189)	4,017	1,828	(2,189)	3,676
صافي الدين/ الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك [2]	2.7	0.9	(1.8)	2.6	0.9	(1.7)	2.3
العائد على رأس المال الموظف [3]	5.1%	5.1%	(0.3%)	5.1%	4.9%	(3.0%)	4.9%

1 يتم احتساب االأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بإضافة الإهلاك والإستهلاك، وتكاليف التمويل، وتدني قيمة الإستثمارات العقارية مطروحاً منها المنح الحكومية، وأرباح القيمة العادلة من فوائد سابقة في مشاريع مشتركة وإيرادات مالية إلى صافي الأرباح.

2 تم احتساب صافي الدين على أساس القروض (بما في ذلك تسهيلات السحب بدون رصيد) باستثناء المبالغ مستحقة الدفع للشركات القائمة على" المشاريع مطروحاً منه الأرصدة النقدية و الأرصدة لدى البنوك.

3 يتم احتساب العائد على رأس المال الموظف على أنه صافي الربح قبل تكلفة التمويل مقسوماً على رأس المال المستثمر، وهو مجموع إجمالي حقوق الملكية والقروض والمنحة الحكومية المؤجلة ومطلوبات الإيجار، والمبالغ مستحقة الدفع للشركات القائمة على المشاريع باستثناء النقد.

العام، لكنها لا تزال أعلى بأربعة أضعاف من المعدل المتوسط للفترة بين عامي 2010 و2019. كما لا تزال التوقعات إيجابية لبقية العام، حيث إن استمرار الاضطرابات العالمية يدعم سوق الشحن البحري على الرغم من الظروف التجارية المعاكسة.

فيما يخص تقديراتنا لعام 2023، نتوقع أن تتجه تجارة الحاويات البحرية نحو مستويات نمو نموذجية تصل إلى 2.5%. ذلك أن التخفيف المحتمل لازدحام الموانئ وتسارع نمو أساطيل الشحن البحري سيؤديان على الأرجح إلى انخفاض أسعار الشحن وتأجير السفن عن أعلى مستوياتها المسجلة في 2022، وذلك على الرغم من التوقعات بأن أزمة ازدحام الموانئ تحتاج إلى بعض الوقت لتنفرج كلياً.

ويوفر نموذج العمل الفريد لمجموعة موانئ أبوظبي العديد من الخصائص الوقائية لناحية امتلاك أصول عالية التكامل وإيرادات تعاقدية طويلة الأجل، مع الاستثمار المكثف في النمو العضوي وغير العضوي، والتخطيط لاستثمارات رأسمالية عضوية تزيد قيمتها على 15 مليار درهم خلال الفترة بين عامي 2022 و 2026 عبر جميع قطاعات المجموعة.

علاوةً على ذلك، فإن التوافق الاستراتيجي للمجموعة مع رؤية إمارة أبوظبي يوفر فرصاً تجارية كبيرة في المنطقة التي تشهد حاليا اقتصاداً مزدهراً على خلفية ارتفاع أسعار النفط والمبادرات الحكومية الرامية لتنويع الاقتصاد والانفتاح أكثر على الأسواق العالمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الإعلان مؤخراً عن إطلاق استراتيجية أبوظبي الصناعية التي تهدف إلى مضاعفة حجم قطاع التصنيع في الإمارة إلى 172 مليار درهم حتى عام 2031. وباعتبارها المطور والمنظم الحصري للموانئ والبنى التحتية المرتبطة بها في أبوظبي، فإن مجموعة موانئ أبوظبي تتمتع بموقع جيد يؤهلها للاستفادة بشكل كبير من هذه المكاسب الاستثنائية.

وتتوقع مجموعة موانئ أبوظبي مواصلة هذا الأداء خلال الفترة المتبقية من العام الجاري.

للتواصل مع إدارة علاقات المستثمرين

مارك حمود - رئيس علاقات المستثمرين
marc.hammoud@adports.ae
الهاتف: 2790 695 2 971+

مجموعة موانئ أبوظبي
AD PORTS GROUP

adportsgroup.com